

مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية ٢٠١٥-٢٠٣٠

The future of dollar dominance under political manipulation: an econometric study ٢٠١٥-٢٠٣٠

Prof. Mustafa Hussein Abdulrazq

أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق

Ghadeer Haidar Muhammad Ali

الباحث: غدير حيدر محمد علي**

الملخص:

يتناول هذا البحث تأثير استخدام الولايات المتحدة للدولار الأمريكي أداةً سياسية للضغط، من خلال فرض العقوبات وتجميد الأرصدة، وهو ما يُعرف بـ (الامتياز الباهظ)*** الذي مكّن الدولار من الاحتفاظ بمكانته العملة المهيمنة عالميًا، إذ يمثل حوالي ٥٨% من الاحتياطيات النقدية الدولية. ويشير البحث إلى أن الإفراط في استخدام هذا السلاح السياسي قد دفع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى إلى البحث عن بدائل للدولار. وتُظهر التقديرات الكمية المستندة إلى نموذج ARMA أن حصة الدولار من الاحتياطي قد تنخفض إلى نحو ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠، لتقترب بذلك من حصة اليورو (٣٤%)، مع ارتفاع ملحوظ لحصص العملات الأخرى، ما يعكس تحولًا تدريجيًا في نظام النقدي الدولي .

الكلمات المفتاحية: مستقبل الدولار، التوظيف السياسي للدولار، العقوبات الاقتصادية، نظام سويتفت، النظام النقدي الدولي

Abstract:

This study investigates the implications of the United States' deployment of the U.S. dollar as a political instrument, particularly through the imposition of sanctions and the freezing of assets—a practice referred to as the “exorbitant privilege”—which has enabled the dollar to sustain its dominant status in the global financial system, accounting for approximately ٥٨% of international reserves. The analysis highlights that the overuse of this instrument may incentivize other major global powers to pursue alternatives to the dollar. Quantitative projections, derived from the ARMA model, indicate that the dollar's share of global reserves may decline to approximately ٣٥% by ٢٠٣٠, closely approaching the euro's share (٣٤%),

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٦ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ٥ / ١٢

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦ / ٣ / ١٥

* كلية العلوم السياسية_ جامعة النهدين mustafa.hussein@nahrainuniv.edu.iq

** باحث في الشؤون السياسية ghadeer.mrp@ced.nahrainuniv.edu.iq

*** الامتياز الباهض حسب معجم المصطلحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (Exorbitant Privilege) هو مصطلح اقتصادي وسياسي شهير، صاغه وزير المالية الفرنسي (فاليري جيسكار ديستان) ويشير إلى المزايا الاستثنائية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لكون الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية الرئيسية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |

Creative Common" :

<https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/>

alongside a marked increase in the share of other currencies, signaling a gradual transition toward a multipolar international monetary system.

Keywords : The future of the dollar, Political Use of the Dollar ,Economic Sanctions ,SWIFT System ,International Monetary System

المقدمة

تقف خلف تنافس العملات الدولية عدد من العوامل السياسية منها التوظيف السياسي للدولار، ما يشكل عنصر قوة لقدرة الولايات المتحدة على استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق الهيمنة، إذ يمكن الدولار الولايات المتحدة من فرض العقوبات وتجميد الأرصدة والتحكم في نظام النقد الدولي، الأمر الذي يدفعها الى الضغط السياسي لاستمرار النظام القائم، ولكن في الوقت نفسه فإن العوامل السياسية أصبحت العامل المؤثر في مستقبل هيمنة الدولار الأمريكي، ولذلك سيحاول البحث تحليل ذلك من خلال دراسة آليات التوظيف السياسي للدولار، وتأثير العقوبات وتجميد الأرصدة على تحفيز العالم لمحاولة تغيير النظام النقدي الدولي، والتبؤ بمستقبل المنافسة النقدية.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في أنه يسعى إلى الربط بين الاقتصاد والسياسة النقدية في إطار واحد، لفهم الكيفية التي تستخدم بها الولايات المتحدة عملتها كأداة لتنفيذ الدولي، وتفسير دور الدولار كأداة ضغط واستقرار في آنٍ واحد، من خلال استعراض استخدامه في العقوبات الدولية وتجميد الأرصدة، واستشراف مستقبل النظام النقدي الدولي في ظل هذا الضغط السياسي المؤدي إلى المنافسة المتزايدة من اليورو واليوان والين.

أهداف البحث يهدف البحث الى ما يأتي:

١. -دراسة حالة تنافس العملات في النظام النقدي الدولي.
٢. التعرف على أهم العملات المنافسة للدولار.
٣. التعرف على مستقبل هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي

اشكالية البحث :

تكمّن اشكالية البحث في التساؤل الرئيس (إلى أي مدى ستؤثر العوامل السياسية في استمرار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي؟) وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

١. كيف توظف الولايات المتحدة الدولار أداة لتنفيذ السياسي والاقتصادي؟
٢. ما أثر العقوبات الاقتصادية وتجميد الأرصدة على الثقة بالدولار؟
٣. هل يتبلور نظام نقدي دولي بديل قائم على تعدديه العملات؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الأساسية الآتية: إن الهيمنة المستمرة للدولار الأمريكي بفعل العوامل السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة في توظيف الدولار (فرض العقوبات والتحكم بنظام سويتف) تتسبب في تحول تدريجي للنظام النقدي الدولي سيفضي مستقبلاً إلى تراجع هيمنة الدولار بحلول عام ٢٠٣٠.

منهجية البحث: لإثبات فرضية البحث سيتم استخدام المنهج الاستقرائي للوصول من (حالة التنافس بين العملات) إلى (طبيعة النظام النقدي الدولي المستقبلي)، وتم اعتماد المنهج الاستشرافي والقياسي لترجيح سيناريو مستقبلي للنظام النقدي الدولي.

أولاً التوظيف السياسي للدولار

التوظيف السياسي للدولار هو استخدام الولايات المتحدة لهيمنتها الاقتصادية من خلال العملة الأمريكية ليكون أسلوباً للضغط السياسي والاقتصادي على الدول الأخرى، سواء عبر التحكم في الأسواق المالية الدولية، أو من خلال فرض عقوبات اقتصادية، أو استخدام النظام المصرفي العالمي كأداة لفرض إرادتها، فالدولار لا يُستخدم فقط في التجارة والتمويل، بل يتحول إلى "سلاح اقتصادي" يعزز مكانة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية، ووفقاً لذلك فإن الهيمنة الأمريكية عبر الدولار تتجاوز الأبعاد الاقتصادية لتصبح أداة سياسية بحتة تُستخدم لفرض العقوبات وتجميد الأصول المالية للدول غير المرغوب بها.

ويمثل المدخل الاقتصادي في الهيمنة تعبيراً عن مرحلة تستخدم فيها القوة الذكية، أي التي تزوج ما بين القوتين الناعمة والصلبة، وبما يحقق للولايات المتحدة توظيفاً ذكياً لكي يصل بها إلى تحقيق الهدف المرحلي المقصود والذي يتمثل بـ (هيمنة الدولار)، وتلك الهيمنة تستخدم مداخل مختلفة، لعل أهمها التوظيف السياسي للدولار، واستخدام الدولار وتوظيفه سياسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يتم عن طريق عدة آليات، ونذكر من أهمها الآتي (جابر، ٢٠٢١، صفحة ١٣٥):

- ١: منع الدول المستهدفة من الوصول إلى الدولار.
- ٢: منع تلك الدول من استخدام الدولار وتسوية مدفوعاتها به.
- ٣: تعطيل أي قدرة لاستخدام المؤسسات المالية الدولية في تعاملات تلك الدول، للوصول إلى الدولار أو استخدامه لتسوية المدفوعات أو أي نشاط مالي.

وبالمقابل فإنه كلما استخدمت الولايات المتحدة الدولار سياسياً في العلاقات الاقتصادية الدولية اتجهت الدول الأخرى المتضررة اللجوء إلى الامتناع عن التقيد بالسياسة الأمريكية والبحث عن بدائل، وهو إجراء تتخذه وتدعمه أغلب دول العالم ومؤسساتها، بحكم الرغبة في تجنب الإضرار بمصالحها ما دام أن تلك المصالح مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، ففي السنين الأخيرة بسبب كثافة اللجوء إلى العقوبات المالية الأمريكية، فمثلاً في أعقاب توجه إدارة الرئيس (دونالد ترامب) إلى فرض عقوبات على إيران في العام ٢٠١٨، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى عن آلية ذات غرض خاص تمكنها من الالتفاف على العقوبات الأمريكية، وتسمح باستمرار التبادل التجاري مع إيران، وقد عرفت تلك الآلية باسم (مجموعة الـ Spv)، وهي تعني اختصاراً لـ (Special Purpose Vehicle)، والسبب في ذلك ان توجه الرئيس (دونالد ترامب) بوضع سياسات حمائية إلى جانب سياسة العقوبات المالية، يجعل الدول تجتمع على هدف إضعاف الهيمنة الاقتصادية الأمريكية عن طريق إضعاف مكانة الدولار، وكان أهمها: التوجه الصيني بالتعامل مع الآخرين بعمليتها الوطنية في شراء الطاقة، وتسوية بعض مدفوعاتها باليوان، خاصة مع دول بريكس وإيران.... وغيرها (الاندبندنت، ٢٠١٩).

ثانياً_ استخدام نظام سويفت بالتحكم بالتحويل النقدي و فرض العقوبات:

نظام "سويفت" (SWIFT)، وهو اختصار لـ Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication، ويعتبر من البنى التحتية الحيوية في النظام النقدي الدولي، وتأسس عام ١٩٧٣ في بلجيكا، ويُستخدم بشكل أساسي لتسهيل عمليات التحويل المالي بين المؤسسات المالية حول العالم، ولا يقوم النظام فعلياً بتحويل الأموال، بل يُرسل رسائل موحدة وآمنة تحتوي على تفاصيل الدفع بين البنوك، الأمر الذي يجعل من SWIFT العمود الفقري للتراسل المالي الدولي، تمكن سويفت من إطلاق شبكته التي تحمل الاسم نفسه سنة ١٩٧٧ بعد أن ارتفع عدد أعضائها إلى ٥١٨ مصرفاً تجارياً تنتمي إلى ٢٢ بلداً، وعرفت الشبكة العديد من التطورات التقنية على مدار السنوات، وتمكنت من التحول إلى اعتماد تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت (IP) (Internet Protocol) ولغة أكس أم أل XML في البرمجة سنة ٢٠٠١، وتعميم استخدام المنظومة الجديدة سويفت نت SWIFT Net مع حلول سنة ٢٠٠٤. (Scott, ٢٠٢١)

وتفيد بيانات موقع ستاتيسستا statista بأن الدولار سيطر على أوامر الدفع العالمية في شهر آيار ٢٠٢٥ بنسبة ٤٨,٤٦٪ من مجموع الأوامر المالية التي تمت عبر سويفت حول العالم، واحتل اليورو المرتبة

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/>

الثانية بنسبة ٢٣,٥٦% ، واحتل المرتبة الثالثة الجنيه الإسترليني بنسبة ٧,٠٦%، كما مبين في الجدول (١) (مقداد و نصار، ٢٠٢٣).

جدول (١): ترتيب العملات الأكثر استخدامًا عالميًا عبر شبكة سويفت (حسب ايار ٢٠٢٥)

العملة	الحصة (%) من قيمة معاملات SWIFT
الدولار الأمريكي (USD)	٤٨,٤٦%
اليورو (EUR)	٢٣,٥٦%
الجنيه الإسترليني (GBP)	٧,٠٦%
الين الياباني (JPY)	٣,٧٠%
الدولار الكندي (CAD)	٣,١١%
اليوان الصيني (CNY)	٢,٨٩%
الدولار الهونغ-كونغوي (HKD)	١,٩١%
الدولار الأسترالي (AUD)	١,٤٩%
الدولار السنغافوري (SGD)	١,٤٣%
الفرنك السويسري (CHF)	٠,٩٣%

Source :SWIFT Share of International Payments by Currency as of May

٢٠٢٥." Trade Treasury Payments, ٣ June ٢٠٢٥,

<https://tradetresurypayments.com/posts/swift-report-reveals-significant-23-decline-in-chinese-currencys-global-usage.> (payment, ٢٠٢٥)

إن الولايات المتحدة كانت وما زالت تلجأ إلى صيغة العقوبات ضد خصوم ومنافسين، إذ ترى في ذلك وسيلة ضغط أقوى من اللجوء إلى أساليب استخدام القوة أو المفاوضات، وتطور استخدام تلك الوسيلة عبر التاريخ لتكون معبرة عن قوة ذكية يمكنها أن تحقق نتائج كبيرة بفعل ارتباط الاقتصاد العالمي باقتصادها بروابط وثيقة لا يمكن معها للاقتصادات الأخرى تجنب آثار وتداعيات العقوبات الأمريكية، خاصة على صعيد الانفتاح

This is an open access article under the CC BY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

على السوق الأمريكية والاستثمار فيها، واستخدام الدولار أو ما كان منه مرتبط باستخدام المؤسسات المالية الدولية.

وبتتبع الآليات العامة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في توجيهها نحو فرض العقوبات الاقتصادية على الدول والأطراف الأخرى، عندما تقرر ذلك سياسياً، نجد إن ذلك يرتبط بواحد أو كل من الآتي (جابر، ٢٠٢١، الصفحات ١٤١-١٤٤):

١: الحرمان من الوصول إلى الاسواق الأمريكية، وهو ما يتضح من كون الاقتصاد الأمريكي يتدفق إليه أكبر الواردات حجماً في العالم، ويظهر أهمية ذلك في إن مؤشره هو العجز الدائم في ميزان المدفوعات، أي إن الولايات المتحدة لم تهتم بتحقيق توازن في الصادرات والواردات، وهو ما يجعل كل البلدان تهتم بأن تنفتح على الاقتصاد الأمريكي، وتعمل على تجنب كل ما يعيق وصولها إليه، أي إنها مستعدة لتنفيذ أو عدم الاعتراض على أي عقوبات تقرها الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى رغبة باستمرار الحصول على منافع الانفتاح على الاقتصاد الأمريكي.

٢: من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية الأمريكية: إذ تمكن الولايات المتحدة من تجميد الأرصدة في الحسابات الأمريكية، ويكون ذلك ممكناً أكثر كلما زاد الاستثمار في سوق السندات الأمريكية، والاستثمار المباشر في القطاعات المختلفة، وإيداع الأرصدة في البنوك الأمريكية على شكل ودائع أو حسابات مصرفية، أو إقامة أي علاقة اقتصادية مع المؤسسات الأمريكية، وإن كل البلدان وأصحاب رؤوس الأموال حريصون على عدم الصدام مع آليات الاقتصاد الأمريكي، ودفع السياسة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية أو تجميد ارصدة.

٣: من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية غير الأمريكية: إن مبعث الارتباط هنا يكمن في إن المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية مرتبطة بالتعامل العالمي عبر الدولار، ومنها (سويفت SWIFT)، أو أن اصل التعامل لا يمكن أن يمر إلا بموافقة البنك الفيدرالي الأمريكي، ومن ثم فإن كل دول العالم تحتاط لما يمكن أن يصدر من المؤسسات الأمريكية من عقوبات اقتصادية؛ لأنها ستطال وتفيد كل التحركات الاقتصادية، تجارية كانت أم مالية مع الدولة المستهدفة، إذ أصبحت العقوبات لا تطل مؤسسات الدولة المعنية فحسب، وإنما تمتد لتغطي رعاياها، وكل من يتعاون معها في ظل نظام اقتصادي ومالي ونقدي عالمي يمكن تتبعه، وإيقاف كل تعامل غير مرغوب فيه أو مطلوب إيقافه

٤: من خلال الدولار : فالولايات المتحدة ضمنت لعمليتها مكانة القيادة في النظام المالي الدولي، فالاحتياطي الدولي، وتسوية المدفوعات والتعاملات المالية عبر نظام (SWIFT)، والاستثمار والقروض، وتسعير الموارد الرئيسية في العالم، كل ذلك يمكنها إن تؤثر في التعاملات المالية، وهو ما يتضح عن طريق عجز الدول عن إيجاد بدائل مهمة في التعاملات خارج سياق الدولار منذ عدة عقود مضت (Zhou, ٢٠٢٢).

الجدول (٢): استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لنظام SWIFT في فرض العقوبات

السنة	الدولة / الجهة المستهدفة	نوع العقوبة عبر SWIFT	الهدف / الذريعة السياسية	النتائج الرئيسية
٢٠١٢	إيران	فصل البنوك الإيرانية	برنامج إيران النووي	شلل شبه تام في التجارة الإيرانية، وانخفاض في صادرات النفط.
٢٠١٤	روسيا	تهديد بالفصل من SWIFT	ضم شبه جزيرة القرم	تراجع الاستثمار الأجنبي
٢٠١٧	كوريا الشمالية	حظر التحويلات المالية	تطوير البرنامج النووي والصواريخ	عزل مالي شبه كامل.
٢٠١٨	إيران	إعادة فصل البنوك	انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي	خروج معظم البنوك العالمية من إيران.
٢٠٢٢	روسيا	فصل ٧ بنوك روسية كبرى	غزو أوكرانيا	انخفاض الروبل، اضطرابات في التحويلات.
٢٠٢٣	شركات وأفراد في سوريا	فرض حظر على مؤسسات	علاقات مع حزب الله	صعوبة التحويلات المالية
٢٠٢٤	كيانات صينية وإيرانية	قيود على مؤسسات تستخدم SWIFT	دعم روسيا وإيران	تحجيم الصفقات النفطية والعسكرية

Source: Ian Zhou, Russia's exclusion from SWIFT: an explainer, ٠٩ March ٢٠٢٢
https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_departments/Parliamentary_Library/Research/FlagPost/٢٠٢٢/March/Exclusion_of_Russia_from_SWIFT?utm_source=chatgpt.com

ثالثاً: سيناريوهات مستقبل هيمنة الدولار

تثار التساؤلات عن مستقبل النظام النقدي الدولي فيما يتعلق باعتماد بديل فعلي للدولار، فبرغم الجهود والمقترحات المتعددة لإعادة تشكيل هيكل النظام النقدي العالمي، ما زال الدولار يحتفظ بمكانته كعملة قيادية ومهيمنة خلال المرحلة الراهنة، ومع ذلك، يمكن اعتماد مقاربة استشرافية لتحليل مستقبل هذا النظام، من خلال توظيف أدوات التحليل الاقتصادي والسياسي استناداً إلى مؤشرات واقعية مستمدة من الأداء الفعلي للاقتصاد العالمي.

١: السيناريو الأول تراجع هيمنة الدولار

وتدعم هذا السيناريو المبادرات الناجحة لإلغاء الدولار، فهناك مجموعة من السياسات التي تشجع تنافس العملات في النظام النقدي وزيادة تنامي العملات الأخرى في التجارة العالمية بين الدول وإهمها سياسات روسيا الاتحادية وسياسات الصين وسياسات الاتحاد الأوروبي

٢: سيناريو تقدم هيمنة الدولار

تعد نظرية "استقرار العملة المهيمنة" (Hegemonic Currency Stability Theory) من أبرز الأطر النظرية المفسرة لتقدم هيمنة الدولار، فوفقاً لهذه النظرية، عندما تمتلك دولة معينة القدرة المؤسسية، والقوة الاقتصادية، والنفوذ السياسي، فإن النظام النقدي الدولي يميل إلى الاستقرار حول عملتها، بينما تتراجع فرص العملات المنافسة في فرض نفسها كبدائل مستقلة.

وتستند هذه النظرية على التجارب التاريخية التي تظهر أن التحول من الجنيه الإسترليني في القرن التاسع عشر إلى الدولار في القرن العشرين، لم يحدث إلا بعد تحول جذري في بنية القوة العالمية، وهو ما لم يتحقق بعد رغم الصعود الاقتصادي الصيني أو توسع الاتحاد الأوروبي (Cohen, Benjamin J, ٢٠١٥)

٣: التنبؤ بمستقبل هيمنة الدولار قياسياً

أ. مفهوم التنبؤ الإحصائي

وتوفر هذه الوسيلة توقعات محددة لما سيحدث لظاهرة ما اعتماداً على اتجاه البيانات المعبرة عن تلك الظاهرة وباستخدام أحد نماذج التنبؤ، ما يعني إمكانية الاعتماد على سلوك الظاهرة في سلسلة زمنية ماضية لمعرفة

سلوكها المستقبلي بفرض ثبات المتغيرات الأخرى المؤثرة في هذه الظاهرة (بتال ، حمد، و خليفة، ٢٠١٩،
صفحة ٢٤١)

وبناءً على ذلك يوفر لنا التنبؤ (الموسوي و توما، ٢٠١٤، صفحة ٢٣٢):

(١) كفاءة أعلى للتكيف مع البيئة الخارجية.

(٢) التعرف على المتغيرات في المدى القصير والمتوسط.

(٣) الحد من المخاطر المتوقعة.

(٤) المساهمة في اتخاذ القرارات

إن المدخل الكمي للتنبؤ يُشترك لتحقيقه توفر معلومات عن الماضي، وأن تكون هذه المعلومات عديدة،
وتكون النتيجة المتنبأ بها معبرة عن افتراض استمرار نزعة الماضي في المستقبل، وتكون وسيلة التنبؤ بنوعين
الأولى (السببية) التي تحاول التنبؤ بالتأثيرات على أساس معرفة الأسباب، أي توقع الآثار عند تغير المسببات
عبر الزمن، أما النوع الثاني فهي التنبؤ بـ (السلاسل الزمنية) وهي محاولة معرفة سلوك متغير معين مستقبلاً
بالاعتماد على بياناته وسلوكه الماضي (الوردي، ١٩٩٠، صفحة ١٠).

ب: التنبؤ المستقبلي بتنافس العملات القيادية (بالاعتماد على حصة العملة من الاحتياطيات العالمية):

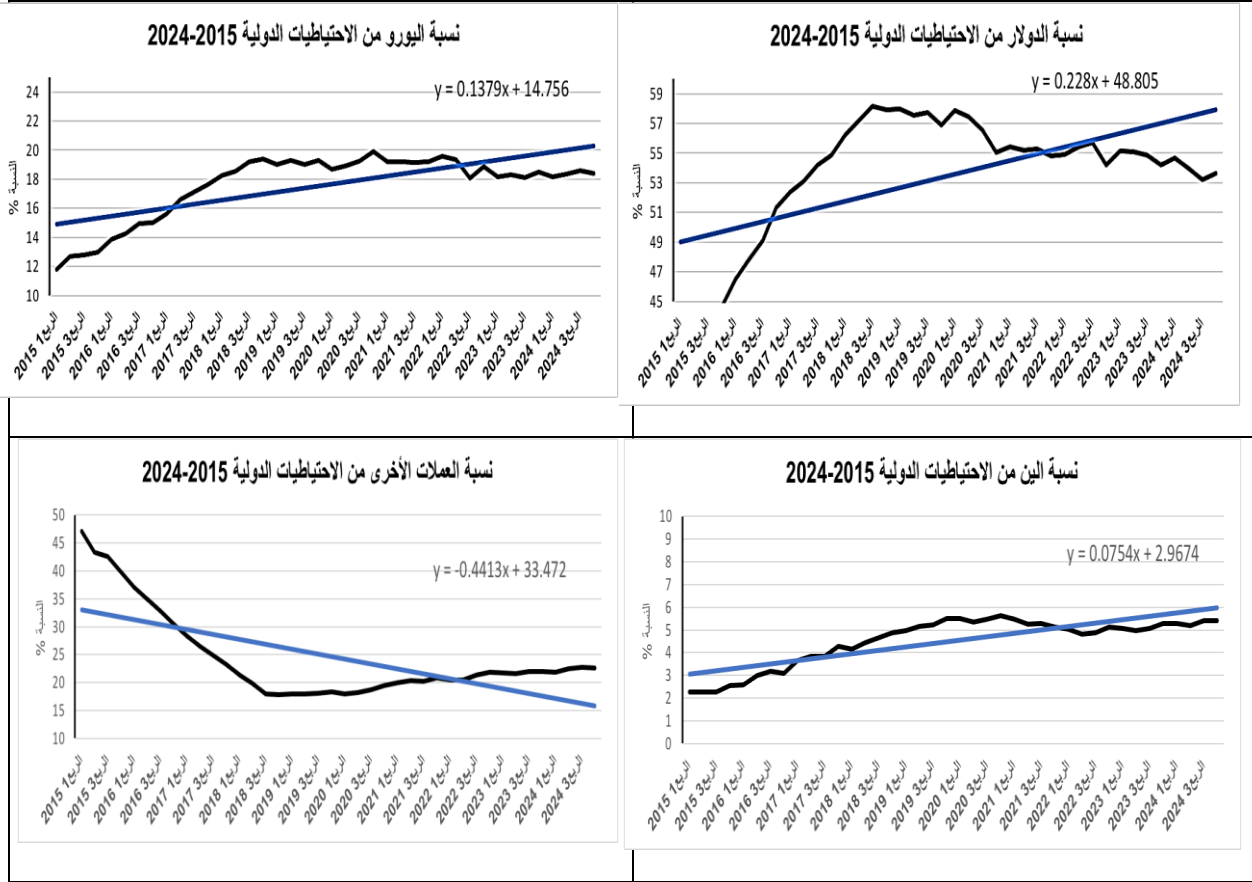
إن التنبؤ المطلوب في دراسة حالة التنافسية بين العملات هو التنبؤ بمستقبل (السلسلة الزمنية) المعبرة
عن حالة تنافس العملات، والمؤشر الأبرز المعبر عن مكانة العملة في النظام النقدي الدولي هو حصة تلك
العملة من إجمالي الاحتياطيات الدولية، وسيتم الاعتماد على بيانات هيمنة أو مكانة الدولار والعملات القيادية
الأخرى، وعلى الرغم من تعدد طرائق التنبؤ، إلا أن البحث سيعتمد على طريقة (الانحدار الذاتي والمتوسط
المتحرك) (ARMA) وباستخدام برنامج (EVIEWS ١٣).

(١) تحديد البيانات والاتجاه العام

إن حالة التنافس بين العملات القيادية تبرز من خلال احتلال المزيد من العملات مكانة وحصة
من الاحتياطيات المالية العالمية، فكلما ازدادت نسبة ما تحتفظ به دول العالم من العملات الأخرى (غير
الدولار) كلما كانت حالة التنافسية أكبر، لذلك سيتم التنبؤ بمستقبل هذه الحصص وما يمكن أن يطرأ عليها
من تغيير حتى عام ٢٠٣٠.

يبين الشكل (١) حصة العملات الأكثر مكانة في الاحتياطيات العالمية وهي حسب الترتيب (الدولار، اليورو، والين)، فضلاً عن الاحتياطيات العالمية من بقية العملات مجتمعة بما فيها الرينميني الصيني، ودمجت نسبة العملة الصينية مع العملات العالمية الأخرى لأن عملة الصين لم يكن لها حصة من الاحتياطيات حتى الربع الرابع من عام ٢٠١٦، ولم تتجاوز حصتها (٢,٢%) حتى عام ٢٠٢٤، لذلك فلا يعد منافساً للعملات الثلاث الأولى حسب البيانات الربع سنوية التي تغطي المدة ٢٠١٥-٢٠٢٤. وتبين البيانات في الشكل أن حصة الدولار في السنوات العشر الأخيرة قد ازدادت من (٣٩%) في الربع الأول من عام ٢٠١٥ إلى (٥٨%) عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ولكنها عادت وانخفضت لتصل إلى (٥٣,٦٣%) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، وهذا يعني ان حالة التنافسية التي أثرت على هيمنة الدولار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد ظهور اليورو، تراجعت حدتها في العقد الثاني ليسترد الدولار حصة أكبر، ولكنه عاد للتراجع ابتداءً من ٢٠٢٠ نتيجة تنافسية العملات.

يمكن من خلال رسم البيانات لكل عملة على حدّ للسنوات المذكورة (٢٠١٥-٢٠٢٤) للفئات الأربع (الدولار، اليورو، اللين، والأخرى) ومن خلالها تقدير الاتجاه العام لكل منها حسب ما يبين الشكل (٢)، يتبين أن العملات القيادية الرئيسية تتجه خلال المدة المدروسة نحو الزيادة على حساب العملات الأخرى بشكل عام، ولكن الدولار بعد أن بلغ أعلى مستوى له (الربع الثالث ٢٠١٨- الربع الثالث ٢٠١٩) حين وصلت إلى (٥٨%) بدأ بالتراجع. الشكل (٢): السلسلة الزمنية لحصة العملات العالمية من الاحتياطيات النقدية (٢٠١٦-٢٠٢٤)



يمثل الخط المضلع القيم المسجلة، و يمثل الخط المستقيم الاتجاه العام للمقيم

المعادلة المبينة تمثل معادلة خط الاتجاه العام

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشكل (١)

(٢) اعتماد نموذج التنبؤ (الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ARMA)

وبتحليل السلاسل الزمنية الأربعة ببرنامج (١٣EIEWS) تبين أن جميع السلاسل غير مستقرة في المتوسط من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، ولكنها أظهرت استقراراً عند اخذ الفرق الأول للبيانات وبمستوى دلالة ٠,٠٥، ويبين الجدول (٣) جذر الوحدة بعد أخذ الفرق.

الجدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة لحصص العملات المكونة لاحتياطيات الدولية عند اخذ الفرق الأول.

		Dickey-Fuller test statistic	
الدولار	Prob	٠,٠٠	٠,٠١
	R-squared	٠,٥١٣٦	٩٠
	Adjusted R- square	٠,٤٨٥٩	٠,٠١
	Durbin-Watson stat	١,٨٢٧٢٢	
	Prob	٠,٠٠٠	
اليورو	R-squared	٠,٦٥٢٩٦	
	Adjusted R- square	٠,٦٣٣١٣	
	Durbin-Watson stat	١,٩٣٢٢١	
	Prob	٠,٠٠٠	
الين	R-squared	٠,٥٨٢٦١	
	Adjusted R- square	٠,٥٥٨٧٦	
	Durbin-Watson stat	٢,٠٥٥٢٧	
	Prob	٠,٠١٦	
العملات الأخرى	R-squared	٠,٣٣٤٥٨	
	Adjusted R- square	٠,٢٩٦٥٥	
	Durbin-Watson stat	١,٥٨٩٠٣٨	
	Prob	٠,٠١٦	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (١٣EIEWS)

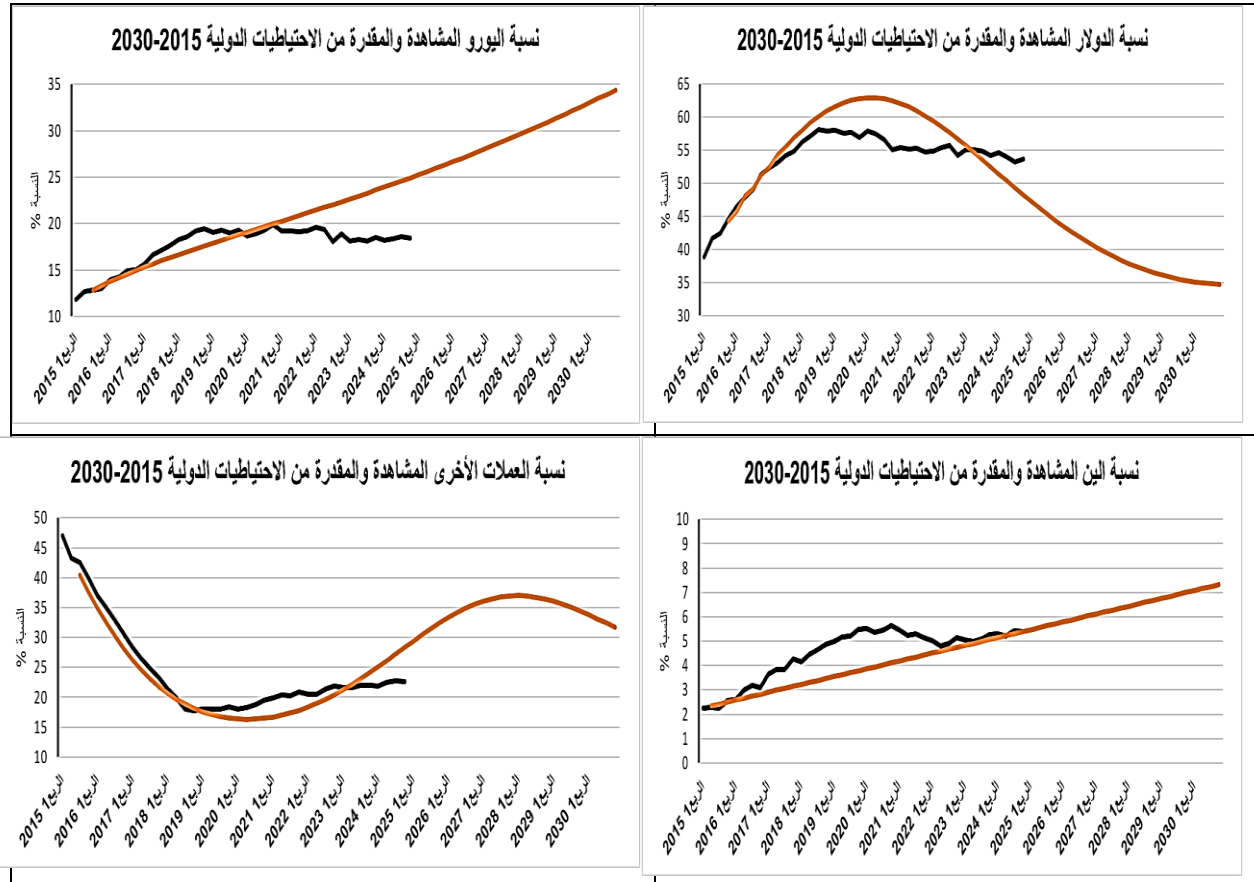
وبعد التأكد من استقراره السلاسل تم اعماد نموذج (ARMA) للتنبؤ بمستقبل كل سلسلة إلى عام ٢٠٣٠، ويتم ذلك بدايةً بتحديد قيم الارتباط الذاتي ثم البحث عن افضل نموذج للـ (p,q) عند الفرق الأول لتقدير تنبؤ مستقبلي للسلاسل الأربع وكانت نماذج الـ (ARMA) كما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٤): نماذج (ARMA) المثلى لحصص العملات الدولية من لاحتياطات الدولية (٢٠١٥-٢٠٢٤)

العملة	p,q		S.E	t-value	p-value
الدولار	(٣,٤)	AR (٣)	٠,٢٢١٥٥	-٢,٩٧٣٢٤	٠,٠٠٥
		MA(٤)	١٣٥٨,٤٩٦	٠,٠٠٠٥٤٧	٠,٠٠٩٦
اليورو	(١,٢)	AR (١)	٠,١٥٤١٦٦	٥,٤٦٢٥٧٧	٠,٠٠٠٠
		MA(٢)	٠,١٦٩٠٦٢	٢,٨٣٢٠٩٧	٠,٠٠٧٧
الين	(١,٣)	AR (١)	٠,١٦٣١٩٣	-١,٥٤٣٣٨٨	٠,٠٣٧٤
		MA(٣)	٠,١٧٢٧٣٦	٣,٤٥٥٦٣٥	٠,٠٠١٥
العملات الخرى	(٢,١)	AR (٢)	٠,٠٣٣٢٨٩	-٢٨,٩٧٧١٤	٠,٠٠٠٠
		MA(١)	٠,١٤٩٩٧٢	-٣,٨٣٠٠٧٤	٠,٠٠٠٥

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (١٣REVIEWS)

ومن خلال النماذج التي تم اختيارها تم تقدير حصة كل عملة من الاحتياطات العالمية حتى عام ٢٠٣٠، ويبين الشكل (٣) القيم المشاهدة (الفعلية) التي يمثلها المنحنى المضلع للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٤) والقيم المقدرة للمدة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والتي يمثلها المنحنى باللون الأحمر. الشكل (٣): القيم المقدرة لحصة العملات من الاحتياطات العالمية (٢٠١٥-٢٠٣٠)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (REVIEWS ١٣) وبحدود ثقة (٩٥%).

ويتبين من خلال الأشكال والقيم المقدرة والمبين قيمها في الجدول (٥) أن الدولار صاحب النسبة الأكبر من الاحتياطات الدولية يتجه نحو الانخفاض ليصل إلى (٣٥%) عام ٢٠٣٠ إذا ما استمرت العوامل المؤثرة كما هي، أي أن اتجاه الاحتياطات العالمية من الدولار التي بدأت بالانخفاض بعد عام ٢٠١٩ كما تبين من شكل الاتجاه العام، تشير إلى أن نسبة الدولار إذا ما استمر بهذه الوتيرة دون تغيير ستصل إلى هذه النسبة، أما اليورو الذي ارتفعت نسبته بشكل ملفت في السنوات العشر الأخيرة، فإن استمرار العوامل المؤدية لذلك بهذا التأثير ستجعل حصته من الاحتياطات العالمية تصل إلى نسبة مقاربة لحصة الدولار (٣٤%)، كما تتجه حصة الين الياباني إلى الارتفاع لتتجاوز (٧%) عام ٢٠٣٠، أما العملات الأخرى بما فيها اليوان الصيني ستشهد ارتفاعاً يعوض الانخفاض بحصة الدولار لتصل حصة العملات الأخرى إلى حوالي (٣٢%) عام ٢٠٣٠.

الجدول (٥): تقديرات حصة العملات الدولية من الاحتياطي النقدي العالمي للسلسلة الزمنية ٢٠١٥-٢٠٣٠

السنة / الربع	الدولار		اليورو		الين		الأخرى	
	المشاهدة	المقدرة	المشاهدة	المقدرة	المشاهدة	المقدرة	المشاهدة	المقدرة
الربع ٤ ٢٠١٥	٤٤,٦	٤٤,٣١	١٢,٩٩	١٣,٣١	٢,٥٥	٢,٥٠	٣٩,٨٦	٣٧,٥١
الربع ٤ ٢٠١٦	٥١,٣٢	٥١,٢٨	١٥,٠٣	١٤,٩٣	٣,١	٢,٨٢	٣٠,٥٥	٢٨,٠٩
الربع ٤ ٢٠١٧	٥٤,٨٤	٥٦,٩٥	١٧,٦٣	١٦,٣٣	٤,٢٨	٣,١٤	٢٣,٢٥	٢١,٧٨
الربع ٤ ٢٠١٨	٥٧,٩٤	٦٠,٩٨	١٩,٤	١٧,٥٩	٤,٨٧	٣,٤٦	١٧,٧٩	١٨,١٢
الربع ٤ ٢٠١٩	٥٦,٨٨	٦٢,٨٥	١٩,٢٨	١٨,٧٨	٥,٥	٣,٧٨	١٨,٣٤	١٦,٤٩
الربع ٤ ٢٠٢٠	٥٥,٠٤	٦٢,٤٩	١٩,٨٩	١٩,٩٥	٥,٦٣	٤,١١	١٩,٤٤	١٦,٤٦
الربع ٤ ٢٠٢١	٥٤,٨	٦٠,٢٣	١٩,١٩	٢١,١٣	٥,١٤	٤,٤٣	٢٠,٨٧	١٧,٨١
الربع ٤ ٢٠٢٢	٥٤,١٩	٥٦,٦٩	١٨,٨٧	٢٢,٣٤	٥,١٣	٤,٧٥	٢١,٨١	٢٠,٤١
الربع ٤ ٢٠٢٣	٥٤,٢	٥٢,٥٠	١٨,٥١	٢٣,٦٠	٥,٢٨	٥,٠٧	٢٢,٠١	٢٤,٠٥
الربع ٤ ٢٠٢٤	٥٣,٦٣	٤٨,٢٣	١٨,٤	٢٤,٩٢	٥,٤	٥,٣٩	٢٢,٥٧	٢٨,٣٠
الربع ٤ ٢٠٢٥		٤٤,٣١		٢٦,٣٠		٥,٧١		٣٢,٤٢

الربع ٤	٢٠٢٦	٤٠,٩٨	٢٧,٧٥	٦,٠٣	٣٥,٥٣
الربع ٤	٢٠٢٧	٣٨,٣٦	٢٩,٢٨	٦,٣٥	٣٦,٩٣
الربع ٤	٢٠٢٨	٣٦,٤٧	٣٠,٨٩	٦,٦٧	٣٦,٤٤
الربع ٤	٢٠٢٩	٣٥,٢٩	٣٢,٥٩	٦,٩٩	٣٤,٤٥
الربع ٤	٢٠٣٠	٣٤,٧٧	٣٤,٣٨	٧,٣١	٣١,٦٦

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام (١٣REVIEWS) وبحدود ثقة (٩٥%).

الخاتمة والاستنتاج

يظهر هذا البحث أن استمرار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي لا يستند فقط إلى قوته الاقتصادية، بل إلى توظيفه السياسي كأداة نفوذ وهيمنة عالمية، فقد مكّن "الامتياز الباهظ" للدولار الولايات المتحدة من التحكم في مسارات التجارة والتمويل الدولي عبر العقوبات وتجميد الأصول، ومع ذلك، فإن الإفراط في استخدام هذه الأداة أدى إلى تآكل الثقة بالدولار ودفع القوى الاقتصادية الكبرى نحو البحث عن بدائل تقلل من الاعتماد عليه. وتشير نتائج التنبؤ الكمي إلى أن العقد القادم قد يشهد تحولاً تدريجياً نحو نظام نقدي متعدد العملات، تتقارب فيه حصص الدولار واليورو، بما يعكس تراجع الأحادية القطبية النقدية وبروز تعددية مالية أكثر توازناً بحلول عام ٢٠٣٠. ويمكن تلخيص الاستنتاج بالاتي :

١. يُعد الدولار الأمريكي أداة محورية للهيمنة السياسية والاقتصادية في النظام النقدي الدولي.
٢. مكّن "الامتياز الباهظ" واشنطن من استخدام الدولار سلاحاً اقتصادياً عبر العقوبات وتجميد الأرصدة.
٣. يتضح من التقديرات أن حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية بعد أن بلغت ذروتها (٥٨%) عام ٢٠١٨-٢٠١٩) تراجعت إلى ٥٣,٦٣% عام ٢٠٢٤ نتيجة العوامل السياسية المذكورة لذلك من المتوقع أن تتجه نحو الانخفاض التدريجي حيث متوقعة تصل إلى حوالي ٣٥% عام ٢٠٣٠..

٤. حصة اليورو في نمو مستمر، إذ ارتفعت من ١٢% عام ٢٠١٥ إلى ١٨,٤% عام ٢٠٢٤ ومن المتوقع أن ترتفع إلى قرابة ٣٤% عام ٢٠٣٠، أي أنها ستقترب كثيرًا من حصة الدولار مما يعكس تعزيز مكانته كأقوى منافس للدولار
٥. العملات الأخرى (بما فيها اليوان الصيني) بعد أن كانت نسبتها مرتفعة (٤٧% عام ٢٠١٥) انخفضت بدايةً نتيجة صعود الدولار، لكنها عادت للارتفاع بعد ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٢% عام ٢٠٣٠، ما يعني أن التنوع في الاحتياطات لصالح عملات بديلة عن الدولار آخذ في التزايد
٦. التنبؤ بتوازن جديد إذ بحلول عام ٢٠٣٠، سيبدو النظام النقدي أكثر تعددية من السابق، وتتوزع فيه القوة النقدية بين الدولار واليورو والعملات الأخرى.

References:

- de Beast, R. (٣٠ June ٢٠٢٥). *Quarterly U.S. Dollar Share in Global Reserves Worldwide ١٩٩٩-٢٠٢٤*.
<https://www.statista.com/statistics/٢٣٣٦٧٤/distribution-of-global-currency-reser>.
- Cohen, Benjamin J. *Currency Power: Understanding Monetary Rivalry*. Princeton University Press, ٢٠١٥
- Ian Zhou, *Russia's exclusion from SWIFT: an explainer*, ٠٩ March ٢٠٢٢
https://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_departments/Parliamentary_Library/Research/FlagPost/٢٠٢٢/March/Exclusion_of_Russia_from_SWIFT?utm_source=chatgpt.com
- payment, T. T. (٢٠٢٥, June ٣). *SWIFT Share of International Payments by Currency as of May ٢٠٢٥*. Retrieved from (TTP):

[https://tradetreasurypayments.com/posts/swift-report-reveals-significant-23-decline-in-chinese-currencys-global-usage.](https://tradetreasurypayments.com/posts/swift-report-reveals-significant-23-decline-in-chinese-currencys-global-usage)

Scott, H. S. (٢٠٢١). SWIFT and Financial Sanctions. *Capital Markets Law Journal*.

أحمد حسين بتال ، عبد علي حمد، و أنور رشيد خليفة. (المجلد ١١، العدد ٢٧، ٢٠١٩). استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار التداول لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨). مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.

الانديبندينت. (١٥ أكتوبر ، ٢٠١٩). هل يمكن الهروب من هيمنة الدولار الأمريكي. تم الاسترداد من

independentarabia:

<https://www.independentarabia.com/node/٦٣٩٨٦/D٨٪٩F>

زيد حميد جابر. (٢٠٢١). مستقبل توظيف الدولار في علاقات الاقتصادية الدولية. بغداد: أطروحة دكتوراه، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية.

عدنان هاشم الوردى. (١٩٩٠). أساليب التنبؤ الإحصائي: طرق وتطبيق. بغداد: بيت الحكمة، ط ١. عقيل عيسى الموسوي، و متي فؤاد توما. (مجلة دراسات تربوية، ٢٠١٤). دراسة تحليلية لاختبار أفضل وأدق أساليب التنبؤ في التخطيط التربوي. مجلة دراسات تربوية.

محمد ابراهيم مقداد، و محمد عبد الهادي نصار. (آب، ٢٠٢٣). ل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سويفت؟ تم الاسترداد من مركز الزيتون للدراسات والاستشارات:

<https://www.researchgate.net/publication/٣٧٢٩٥٧٩٠١>